متظاهرون يقطعون طرقاً رئيسة وسط الديوانية

علاوي يدعو «النواب» لجلسة استثنائية الإثنين للتصويت على منح الثقة لحكومته

دعا رئيس الوزراء العراقي المكلف محمد توفيق علاوي البرلمان إلى عقد جلسة استثنائية، الإثنين المقبل، لمنح الثقة للحكومة.

علاوي قال في كلمة إلى الشعب العراقي أمس الأربعاء: إنه «لا يمكننا التهرب من الإصلاح الحقيقي فبعد الاحتجاجات ليس كما قبلها»، وأضاف: «سنعمل على إجراء انتخابات مبكرة حرة ونزيهة بعيداً عن السلاح».

علاوي أكد أن «معركة العراقيين من أجل الوطن غيّرت القواعد السياسية وأثمرت عن تأليف حكومة مستقلة »، وأشار إلى أن الحكومة ستباشر بالتحقيق حول كل ما وقع في ساحات التظاهر، مؤكداً أنه سيتم الإفراج عن المتظاهرين السلميين والعمل على إعادة هيبة الدولة وإجراء انتخابات حرة.

وتوجه علاوي إلى شباب العراق قائلاً: «إن كل ما تحقق هو نتيجة لإصراركم وتضحياتكم فهنيئا لكم، لقد أسستم لمرحلة جديدة في تاريخ العراق وأطلب منكم رغم أزمة الثقة، أن نبدأ صفحة جديدة من صفحات هذا البلد لعلنا نسجل بها تأريخاً يليق باسم العراق في حال مرّت الحكومة وإذا لم تمرر فاعلموا أن هناك جهات ما زالت تعمل من أجل استمرار الأزمة من خلال الإصرار على عدم تنفيذ مطالبكم وتعمل كذلك على استمرار المحاصصة والطائفية والفساد».

وكانت مصادر نيابية أكدت أن علاوي يواجه صعوبات كبيرة في إقناع الكتل السياسية المصرة على تقديم مرشحين تابعين لها وليسوا مستقلين، وما زالت بعض الأحزاب تتكئ على ذريعة الاستحقاق الانتخابي التي يراها الكثير أنها وجهاً آخر للمحاصصة.

وبرغم ما تداولته مواقع التواصل الاجتماعي من أسماء على أنها تم ترشيحها في الحكومة الجديدة إلا أن مصادر مقربة أكدت أن حقيبة علاوي ما زالت مجهولة ولم يعلن عنها للكتل أو الأحزاب وما هي إلا تكهنات من أجل خلط الأوراق.

في غضون ذلك وجه رئيس الحكومة العراقية المستقيل، عادل عبد المهدي، أمس الأربعاء، رسالة إلى أعضاء مجلس النواب والكتل السياسية، وطالبهم بدعم رئيس الحكومة المكلف.

وجاء في نص الرسالة حسبما نقلت «روسيا اليوم»: «أدعو إخواني وأخواتي في الكتل السياسية ومجلس النواب والرأي العام والمؤثرين على صناعة القرار في بلادنا إلى المضي قدماً في تسهيل مهمة الأخ الأستاذ محمد توفيق علاوي على تشكيل حكومته وتجاوز العقبات الجدية والمصطنعة من أمامه، لأن عدم النجاح في تحقيق ذلك وعدم توصل القوى السياسية لحل حاسم في هذا الملف بعد ٣ شهر تقريباً من استقالة الحكومة قد يعرّض البلاد لأزمة أخطر».

عبد المهدي حذر من أنه سيترك مهمة تصريف الأعمال إذا لم يتم ذلك بحلول الثاني من آذار قائلا:» سيكون من غير الصحيح وغير المناسب الاستمرار بتحملي المسؤوليات بعد تاريخ ٢ مارس ٢٠٢٠، ولن أجد أمامي سوى اللجوء إلى الحلول المنصوص عليها في الدستور أو النظام الداخلي لمجلس الوزراء».

من جهة ثانية قطع العشرات من المواطنين، أمس الأربعاء، طريقاً رئيساً وسط الديوانية،

وقال موقع «السومرية نيوز»: إن العشرات من المواطنين تظاهروا أمس في تقاطع الكورنيش بمنطقة أم الخيل وسط الديوانية، للمطالبة بإقالة مدير البلدية، مضيفاً إن المتظاهرين اتهموا مدير البلدية ومديري أقسامها بالفساد، مشيراً إلى أنهم قطعوا الطريق الرئيس القريب من مبنى البلدية بالإطارات المحروقة.

وفي هذا السياق دعت الولايات المتحدة الأميركية، الحكومة العراقية إلى وضع حد لما سمته «الممارسات الإجرامية» ضد المتظاهرين السلميين، فيما جددت على الالتزام بالعلاقات بين البلدين.

ونقل «السومرية نيوز» عن بيان للسفارة الأميركية ببغداد قولها: إن «مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى ديفيد شينكر ندد خلال زيارته لبغداد في ١٨ الشهر الجاري «بالهجمات المستمرة ضد المتظاهرين السلميين الذين يمارسون حقهم الديمقراطي في حرية التعبير بما في ذلك مطالباتهم بالإصلاح السياسي والاقتصادي».

من جانب آخر قالت وزارة الداخلية العراقية في بيان نقله موقع «السومرية نيوز»: إن قوة مشتركة وبناء على معلومات استخباراتية دقيقة تمكنت من إلقاء القبض على خمسة إرهابيين من تنظيم «داعش» في مناطق وأحياء القدس والانتصار والوحدة في مدينة الموصل، موضحاً أن أحد هؤلاء الإرهابيين كان يعمل فيما يسمى «الدوريات والحواجز» لتنظيم «داعش» خلال فترة وجود التنظيم الإرهابي في الموصل.

سانا - السومرية نيوز - روسيا اليوم- الميادين

تواصل الاحتجاجات المناهضة للحكومة العراقية في النجف (أ ف ب)

بومبيو: مستعدون للحوار مع إيران «في أي وقت».. والضغوط ستستمر!

روحاني: اغتيال سليماني قضى على الأمن في المنطقة

كشف الرئيس الإيراني عن عشرات الرسائل التي أرسلتها واشنطن لطلب الحوار مع إيران، وأنها «لا تزال حتى اليوم ترسل وسطاء للتفاوض مع إيران».

وأشار روحاني إلى أن إيران كسرت جزءاً من إجراءات العقوبات الأميركية في الفترة الماضية، وأضاف خلال اجتماع مع الحكومة أمس الأربعاء «في نيويورك خاصة أتاني ٥ أو ٦ رسائل تطلب التفاوض».

وأكّد روحاني أن الاتفاق النووي ما زال حيّاً رغم كلّ الإجراءات الأميركية، كما لفت إلى أن أميركا وضعت قيوداً على صلاحيات الرئيس الأميركي دونالد ترامب في الحرب على إيران لأن اغتيال قائد فيلق القدس الشهيد قاسم سليماني كان خطأ، وشدّد على أن المشاركة الحاشدة في الانتخابات ستغضب الولايات المتحدة.

ومن جهة ثانية أقر الرئيس الإيراني حسن روحاني بأن العقوبات الأميركية أثرت بقوة في اقتصاد البلاد، لكنه أكد أنه يمكن كسرها، معتبراً أنها عقوبات غير مسبوقة تؤثر علينا ولا نستطيع الهروب منها.

وقال: «نحن نتعرض لضغوط هائلة من الاستكبار العالمي ولا بد من تغيير ظروفنا الراهنة والحكومة وحدها غير قادرة على تحقيق ذلك وتحتاج إلى تنسيق وتعاون مع البرلمان».

وأضاف روحاني: «العقوبات الأميركية جائرة وغير قانونية ومن ينكر تأثيرها على البلاد كمن يبرئ أميركا»، وأشار إلى أنه «لا يمكن لأحد أن يزعم أن العقوبات الأميركية ليس لها تأثير على البلاد ومن يقل ذلك فهو كاذب ويدعم أميركا».

وتوجه روحاني لأميركا مخاطبا: «إذا كنتم تعتقدون أن الثورة الإسلامية ستنهار في غضون شهور لماذا لا تزالون تتوسلون التفاوض معنا؟».

وتابع قائلاً: «لقد اغتالت أميركا ليلاً وبشكل جبان قائدنا العسكري الكبير قاسم سليماني، ومن رد على ذلك؟ ردت أميركا بسن مجلس النواب ومجلس الشيوخ قانوناً يحد من صلاحيات الرئيس الأميركي في شن حرب على إيران».

واعتبر أن: «اغتيال قاسم سليماني قضى على الأمن في المنطقة، كان يمكن للأميركيين عبر وسطائهم حل أي أزمة في المنطقة بالتعاون والحوار مع شخصية كقاسم سليماني، والآن على الأميركيين التحدث إلى ٢٠ شخصاً بدلاً من سليماني، هل صارت مهمتكم أكثر سهولة؟ لقد أصبحت مهمتكم أصعب وضمان أمنكم صار أصعب».

ودعا روحاني للمشاركة في انتخابات يوم الجمعة، واعتبرها أحد أساليب الصمود في مواجهة أميركا، وقال إن: «المشاركة الكثيفة في الانتخابات ستغضب أميركا وعدم مشاركتنا ستبهجها».

في غضون ذلك قال وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو أمس: إن واشنطن مستعدة لإجراء حوار مع إيران «في أي وقت» لكن على طهران أن تغير تصرفاتها بشكل «جوهري» وإن حملة الضغوط القصوى عليها ستستمر.

وأضاف بومبيو في تصريحات للصحفيين في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا قبيل التوجه إلى السعودية: «لسنا متعجلين، حملة الضغوط مستمرة. إنها ليست حملة ضغوط اقتصادية فقط... وإنما فرض عزلة من خلال الدبلوماسية أيضا».

وعلى خط مواز قال العضو الديمقراطي في مجلس الشيوخ الأميركي كريس مورف إن هناك قيمة في إجراء حوار مع وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف.

وأمل مورفي في تغريدة عبر تويتر، أن يدرك الرئيس الأميركي دونالد ترامب هذه القيمة لأن السياسة الأميركية الحاليّة المتمثلة في التصعيد الأعمى وغير الإستراتيجي تجعل إيران أكثر قوة وتهديداً، وتجعل أميركا أضعف وأقل أمناً، بحسب تعبيره.

من جهة ثانية أكد وزير الدفاع الإيراني العميد أمير حاتمي أن سياسة إيران بشأن الأمن الإقليمي واضحة وهي تقوم على أن أمن المنطقة يتحقق على أيدي دولها.

وقال حاتمي في تصريح له على هامش اجتماع الحكومة الإيرانية أمس رداً على إعلان بعض الدول الأجنبية إرسال قوات لتأمين أمن الخليج: «أوضحت لدول المنطقة والدول التي طلبت منا في بعض الأحيان التعليق على هذا الأمر أنه لا ينبغي الشعور بالقلق إزاء أمن الخليج والمنطقة في ظل التعاون بين دولها، لأن هذه الدول قادرة على حماية أمن المنطقة بسهولة»، مشدداً على أن وجود أي عنصر أجنبي قد يمس الأمن الإقليمي.

من جانب آخر قال حاتمي إن الصندوق الأسود لطائرة الركاب الأوكرانية التي سقطت الشهر الماضي أصيب بأضرار جسيمة، موضحاً أنه تم الطلب من الصناعات الدفاعية بالمساعدة في إعادة ترميمه.

الميادين - روسيا اليوم - رويترز

أميركا والعالم

صراع جديد في الإستابلشمنت الأميركي!

دينا دخل الله

الإستابلشمنت الأميركي هو مصطلح مستخدم بكثرة في العالم ويقصد به مجمل الطبقة السياسية والمؤسسات السياسية في واشنطن، هذا الإستابلشمنت يتعرض اليوم للهزة تلو الهزة، كان آخرها مسألة صلاحية إعلان الحرب.

فعلى الرغم من انشغال الديمقراطيين بالانتخابات التمهيدية لاختيار مرشح الحزب في الانتخابات الرئاسية القادمة، إلا أن الحزب ما زال يقود حربه في الكونغرس ضد الرئيس الأميركي دونالد ترامب، إذ قام مؤخراً مجلس النواب ذو الأغلبية الديمقراطية بتمرير مشروع قرار يحد من صلاحيات الرئيس لإطلاق عمليات عسكرية دون موافقة الكونغرس إلى مجلس الشيوخ لإقراره. صوت مجلس الشيوخ، ذو الأغلبية الجمهورية، الأسبوع الماضي لمصلحة مشروع القرار الذي قدمه النائب الديمقراطي تيم كين والذي بموجبه على الرئيس دونالد ترامب «الالتزام بوقف جميع الأعمال العدائية ضد إيران خلال ثلاثين يوماً»، كما أنه لن يسمح للرئيس «بإطلاق أي عمل عسكري دون إعلان الكونغرس حالة الحرب، أو تبنيه تشريعاً خاصاً يسمح بالعمل العسكري».

انضم ثمانية من النواب الجمهوريين في مجلس الشيوخ إلى الديمقراطيين وصوتوا لمصلحة القرار. هذه ليست المرة الأولى التي يستخدم فيها الكونغرس «قانون صلاحيات الحرب» ضد الرئيس ترامب إذ صوت الكونغرس عام ٢٠١٩ ضد الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة للتحالف السعودي في حربه ضد اليمن، لكن ترامب استخدم الفيتو المعلّق «suspensive veto» ضد القرار في ذلك الوقت.

ترامب الذي هدد باستخدام الفيتو ضد القرار الجديد قال: «إن الديمقراطيين بهذا القرار يريدون زعزعة وحدة الحزب الجمهوري ليس إلا».

فهل استطاع الديمقراطيون زعزعة وحدة الحزب الجمهوري ودعمه لمواقف رئيسهم؟ أم إن تصرفات ترامب وقراراته الانفعالية صعّبت على المشرعين الجمهوريين الاستمرار في دعمه؟

قد يكون ما نشهده صراعاً داخلياً بين حمائم الحزب الجمهوري وصقوره، والذي يظهر بوضوح في قضايا الأمن القومي والسياسة الخارجية، فمثلاً السيناتور جايمس انهوف رئيس لجنة الخدمات المسلحة يرى أن «الديمقراطيين يصورون الرئيس ترامب كأنه يريد الحرب»، لكن هذا ليس صحيحاً، ليس هناك حرب مع إيران فالضربة الجوية ليست حرباً.

أو قد يكون ما حصل هو رغبة مشتركة بين المشرعين الديمقراطيين والجمهوريين في إعادة النفوذ الدستوري للسلطة التشريعية على العمليات العسكرية وخاصة بعد أن تنازلت السلطة التشريعية عن نفوذها في إقرار العمليات العسكرية للسلطة التنفيذية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، حيث قال السيناتور كين: «نحن (الكونغرس) علينا مسؤولية خاصة إذ يجب أن نفكر ملياً قبل أن نرسل جنودنا إلى الخطر». أما رئيس الأقلية الديمقراطية في مجلس الشيوخ السيناتور تشاك شومر فقد قال: «إننا بهذا الاتفاق بين الحزبين نؤكد أننا لا نريد أن يقوم رئيس بالتلويح بالحرب دون موافقة الكونغرس».

لعل ما يحدث الآن في واشنطن هو خير مثال عن كيف تسير الأمور في الإستابلشمنت الأميركي وكيف يكون صراع النفوذ بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وبين الحزبين الجمهوري والديمقراطي.

فإذا استخدم الرئيس الفيتو الرئاسي المعلّق ضد القرار فسيكون من الصعب على الكونغرس تخطي هذا الفيتو إلا إذا استطاع مجلس الشيوخ تأمين ثلثي الأصوات، وهو أمر صعب مع وجود أغلبية جمهورية متمسكة بولائها لحزبها قبل كل شيء.

الكرملين: عقوبات واشنطن ضد شركة تابعة لـ«روس نفط» غير قانونية

موسكو تطالب باجتماع طارئ للأمم المتحدة لبحث التلاعب الأميركي بتأشيرات الدبلوماسيين

طلبت روسيا عقد اجتماع طارئ للأمم المتحدة مطلع الأسبوع المقبل، لمناقشة موضوع تلاعب وتحكم واشنطن بمنح تأشيرات للدبلوماسيين والمسؤولين الأجانب المتوجهين لمقر المنظمة الدولية في نيويورك.

وأعلن الممثل الدائم لروسيا لدى المنظمة العالمية، فاسيلي نيبينزيا أول أمس: «طلبنا عقد اجتماع عاجل للجنة العلاقات العامة مع الدولة المضيفة، وسيعقد هذا الاجتماع في مطلع الأسبوع المقبل، وسنطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يحضر ويبلغنا بما يحدث في مسألة حل الوضع الفظيع مع قضايا التأشيرات للمندوبين الرسميين. وخاصة لرؤساء الوفود خلال جلسات الأمم المتحدة».

وكانت الأمم المتحدة قد أعلنت في وقت سابق، أن الولايات المتحدة لم تصدر تأشيرة في الوقت المحدد لرئيس الوفد الروسي إلى جلسة لجنة نزع السلاح، رئيس قسم قضايا نزع السلاح بوزارة الخارجية الروسية، قسطنطين فورونتسوف، وهذا ما تسبب في تأجيل اجتماع اللجنة لمدة ١٠ أيام.

وأصبحت مشاكل إصدار التأشيرات الأميركية عقبة منتظمة أمام نشاطات الأمم المتحدة في مقرها في نيويورك. ففي عام ٢٠١٩، لم تعقد الجلسة التنظيمية للجنة للسبب نفسه.

ومنذ بداية الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، لم تصدر الولايات المتحدة تأشيرات لـ ١٨ مندوباً روسياً. وفي الماضي، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يدعو الجانب الأميركي إلى التوقف عن التلاعب بإصدار أو تأخير منح تأشيرات لدبلوماسيي عدد من الدول، بما في ذلك روسيا وإيران وفنزويلا، للوصول إلى الاجتماعات التي تنظمها المنظمة العالمية.

من جهة ثانية اعتبرت موسكو أن العقوبات الأميركية الأخيرة على إحدى شركات عملاق النفط الروسي «روس نفط» غير قانونية، مؤكدة أن إجراءات من هذا النوع لن تؤثر على التعاون مع كاراكاس.

وقال المتحدث باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف: إن روسيا تعتبر، عقوبات واشنطن ضد «روس نفط تريدينغ» غير قانونية.

وأضاف: إن «مثل هذه القيود، التي نعتبرها غير قانونية من وجهة نظر القانون الدولي، لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تؤثر على علاقاتنا الثنائية مع فنزويلا».

بدوره وصف وزير الخارجية الكوبي برونو رودريغيز، العقوبات الأميركية على فرع شركة النفط الروسية «روس نفط»، بأنها انتهاك للقواعد التجارية المعترف بها عالمياً.

وكتب رودريغيز عبر «تويتر» قائلاً: إن «العقوبات المفروضة على شركة «روس نفط تريدينغ» تشكل انتهاكاً جديداً للقانون الدولي والقواعد التجارية المعترف بها عموماً. وليس للولايات المتحدة الحق في فرض تدابير من جانب واحد على منظمات دول أخرى تتعامل مع فنزويلا».

وأدرجت الولايات المتحدة أول أمس على قائمة العقوبات المفروضة ضد فنزويلا، شركة «روس نفط تريدينغ» المسجلة في سويسرا، والمتفرعة عن «روس نفط».

وقالت الخزانة الأميركية: إن العقوبات استهدفت رئيس مجلس إدارة الشركة ديديو كازيميرو، متهمة الشركة ورئيسها بمساعدة ما وصفته بـ«النظام الفنزويلي غير الشرعي» ورئيسه نيكولاس مادورو عن طريق «التوسط في عملية بيع ونقل الخام الفنزويلي» والتعامل مع شركة النفط الوطنية الفنزويلية PDVSA.

وفي سياق منفصل وسعت وزارة العمل الروسية قائمة المهن للأجانب، الذين بإمكانهم الحصول على الجنسية الروسية بطريقة مبسطة، وأصبحت القائمة تضم ١٣٥ مهنة بدلاً من ٧٤ مهنة.

وتمت إضافة اختصاصات طبية إلى القائمة مثل طبيب الأطفال والطبيب النفسي والجراح واختصاصي في علم الأمراض، كذلك تمت إضافة مهن كالمحرر والصحفي وسائق الجرارات وأخصائي الثروة الحيوانية.

نوفوستي - تاس - روسيا اليوم

فنزويلا تطبع أوراقاً نقدية في روسيا

تحدثت مصادر وكالة «بلومبرغ» أمس عن اتفاق أبرمته فنزويلا مع شركة روسية لطباعة أوراق نقدية.

وحسب بيانات الوكالة، فإن العقد المبرم بين البنك المركزي الفنزويلي وشركة «غوسزناك»، ينص على طباعة الشركة ٣٠٠ مليون من أوراق العملة الفنزويلية، حيث ستبلغ القيمة الاسمية للأوراق النقدية نحو ١٤٣ مليون دولار.

الجدير بالذكر أن فنزويلا ليست الدولة الوحيدة التي تطلب من روسيا طباعة الأوراق النقدية، هناك العديد من العملاء من بيلاروس ولبنان وماليزيا ودول أخرى.

نوفوستي

شويغو يبحث الوضع مع حفتر وأردوغان يجدد دعمه للسراج

الأمم المتحدة تحاول إنقاذ محادثات ليبيا بعد انسحاب حكومة طرابلس

استهداف سفينة تحمل أسلحة تركية في ميناء طرابلس (رويترز)

بعد أن أعلنت حكومة الوفاق الليبية تعليق مشاركتها بمحادثات جنيف بعد يوم واحد من انطلاقها، احتجاجاً على قصف ميناء العاصمة، تعمل الأمم المتحدة جاهدة على منع انهيار المحادثات، في غضون ذلك بحث وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو مع خليفة حفتر القائد العام «للجيش الوطني الليبي» الوضع في ليبيا، فيما جدد الرئيس التركي رجب أردوغان دعم بلاده حكومة السراج « الوفاق» لتبسط سيطرتها على كامل ليبيا.

فقد ذكرت وكالة «رويترز» أن الأمم المتحدة تعمل لإنقاذ محادثات بشأن وقف إطلاق النار في ليبيا بعدما أعلنت الحكومة التي تتخذ من طرابلس مقراً (ليل الثلاثاء) انسحابها من المحادثات بعد يوم واحد من انطلاقها، احتجاجاً على قصف ميناء العاصمة.

الأمم المتحدة دعت في بيان، أمس الأربعاء، طرفي النزاع إلى العودة لطاولة الحوار في جنيف لاستئناف المباحثات الليبية – الليبية وطالبت بـ«وقف التصعيد والأعمال الاستفزازية خاصة توسيع رقعة القتال»، وأضافت: إنها «ترجو من الجميع العودة للحوار سبيلاً وحيداً لإنهاء الأزمة».

وقال مصدر: إن مبعوث الأمم المتحدة الخاص بليبيا غسان سلامة يحاول إقناع وفد طرابلس بالبقاء في جنيف واستئناف محادثات غير مباشرة، في حين أكد مصدر آخر مستخدماً عبارات أعم أن سلامة يعمل على منع انهيار المحادثات.

وقال أحد المصدرين: إن «سلامة يحاول إصلاح هذا»، مضيفاً: إن رد فعل الحكومة يعتبر «احتجاجاً» وليس بالضرورة انسحاباً كاملاً من المحادثات.

في أثناء ذلك نقلت وكالة «رويترز» عن فايز السراج رئيس حكومة الوفاق الليبية قوله أمس الأربعاء: إن الحديث عن استئناف مفاوضات السلام تجاوزته أحداث على الأرض وسط القصف المتواصل من فصائل في الشرق تحاول السيطرة على طرابلس.

وأضاف السراج مخاطباً الصحفيين في ميناء طرابلس الذي قصفته قوات «الجيش الوطني الليبي» يوم الثلاثاء: إنه يجب أن تكون هناك أولاً «رسالة واضحة من كل الأطراف الدولية التي تحاول أن تتحدث معنا».

إلى ذلك قالت «روسيا اليوم»: إن شويغو التقى أمس الأربعاء المشير حفتر، وبحثا الوضع الراهن في ليبيا، وقالت الدفاع الروسية إن اللقاء جرى في موسكو.

وشدد الجانبان على أهمية المباحثات التي جرت في ١٣ كانون الثاني في موسكو لإرساء نظام وقف إطلاق النار وإطلاق عملية تطبيع الوضع في البلاد، وأكدا ضرورة تنفيذ قرارات مؤتمر برلين، وعلى عدم وجود بديل للطرق السياسية من أجل تسوية الأزمة الليبية، والحفاظ على استقلال ووحدة وسيادة ليبيا.

فيما أعلن أردوغان في خطابه أمام البرلمان أمس الأربعاء أن بلاده ستدعم حكومة الوحدة الوطنية المتمركزة في طرابلس لتبسط سيطرتها على كامل ليبيا.

ووجه أردوغان في هذا السياق انتقادات إلى الاتحاد الأوروبي، مشيراً إلى أن أنه «لا يملك أي صلاحية لاتخاذ قرار بشأن ليبيا».

رويترز - روسيا اليوم

وفد «صندوق النقد» في بيروت اليوم لبحث سندات اليوروبوند

قال مصدر مطلع أمس الأربعاء: إن لبنان سيدعو ٨ شركات لتقديم عروض لتقوم بدور مستشاره المالي، في الوقت الذي يدرس فيه جميع الخيارات بشأن ديونه السيادية.

ونقلت وكالة «رويترز» عن المصدر قوله إن الدعوة لتقديم عروض لا «تعني أن لبنان قرر إعادة هيكلة بل إنه يدرس جميع الخيارات والتداعيات اللاحقة».

ومن المتوقع أن يصل إلى لبنان اليوم الخميس وفد صندوق النقد الدولي للبحث بالخيارات التي يتجه لبنان لاتخاذها فيما يتعلق بتسديد سندات اليوروبوند.

من جهة ثانية استقبل رئيس الحكومة اللبنانية حسان دياب الأربعاء المدعي العام التمييزي القاضي غسان عويدات الذي أطلعه على النتائج الأولية للتحقيق في تحويل الأموال إلى سويسرا اعتباراً من ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩، وتم البحث في إمكانية التوسع في التحقيقات لتشمل التحويلات المالية إلى الخارج بحيث لا تقتصر على تلك المحولة إلى سويسرا، كما تم البحث أيضاً في توسيع الفترة الزمنية التي حصلت خلالها تلك التحويلات.

من جانبها طلبت وزيرة العدل ماري كلود نجم من النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات، التوسع في التحقيق بكل التحويلات المالية من لبنان إلى الخارج وعدم حصرها فقط بما تم تحويله إلى سويسرا.

وبالسياق ذاته، طالبت نجم هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان، بتزويد عويدات بكل ما تملك من معلومات عن كل التحويلات المالية من لبنان إلى الخارج، وعدم حصرها فقط بما تم تحويله إلى سويسرا.

هيئة التحقيق قالت: إن «موضوع تحويل الأموال إلى سويسرا هو قيد المتابعة من قبل وحدة المدققين والمحققين لدى الهيئة التي تقوم بتقييم وتحليل المعلومات المتوافرة وفقاً للمعايير والأصول المعتمدة».

رويترز - المنار - الميادين نت